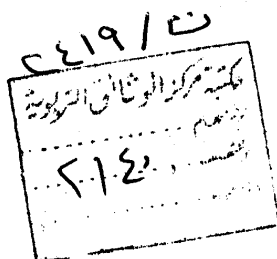


حاصل دور
١٩٦٢



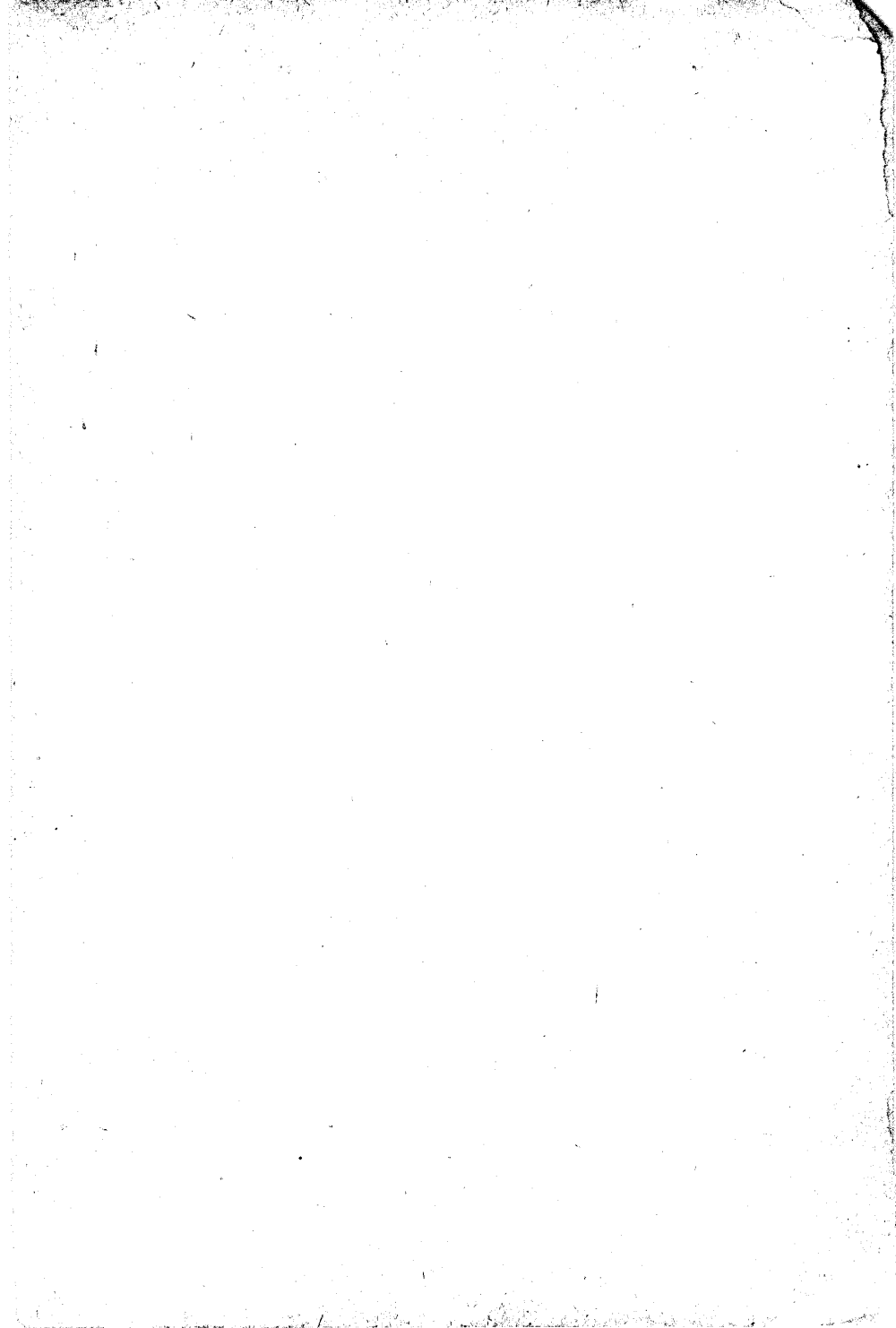
وزارة التربية والتعليم
مركز الوثائق والبحوث التربوية



تخطيط التعليم

بالجمهورية العربية المتحدة

مايو ١٩٦٢



« تقديم »

يسر وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، أن يتقدم
مركز الوثائق والبحوث التربوية الى المشتغلين بشئون التخطيط بصفة
عامة ، والتخطيط التربوى بصفة خاصة بهذه الدراسة الموجزة عن التخطيط
التربوى ومشكلاته ، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى الخامس
والعشرين للتعليم فى جنيف فى يوليو ١٩٦٢ والذى تعقدته منظمة اليونسكو
بالتعاون مع مكتب التربية الدولى .

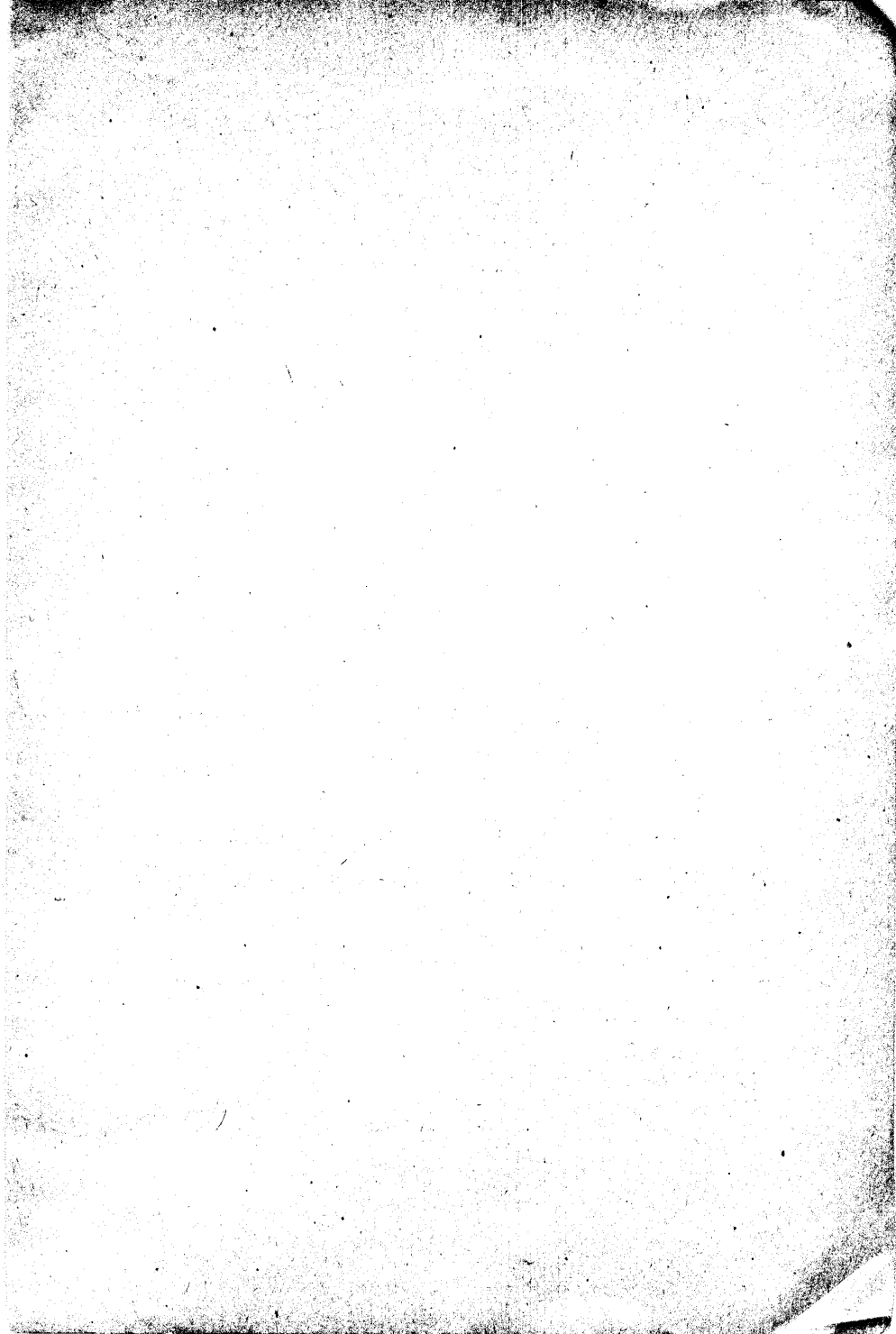
ويتضمن هذا الكتيب عرضا موجزا لمجهودات وزارة التربية
بالجمهورية العربية المتحدة فى ميدان التخطيط ، مع الأخذ فى الاعتبار
تغطية النقاط التى وردت فى الاستفتاء الصادر عن اليونسكو ومكتب
التربية ، فى هذا الشأن - والذى تلقتة الدول الأعضاء فى منظمة اليونسكو
ابان العام الدراسى المنصرم ١٩٦٢/٦١ .

ولعل هذا المطبوع يكون لسد ثغرة صغيرة من ثغرات البحث الكبير
فى ميدان التخطيط التربوى ، ويكون وثيقة متواضعة تضم الى مجهودات
الجمهورية العربية فى هذا الميدان ومحاولتها للنهوض به .

ولقد حرصت الوزارة على نشر هذه الوثيقة باللغات العربية
والانجليزية والفرنسية ، حتى يمكن أن يستفيد منها كل مشتغل فى ميدان
التخطيط التربوى .

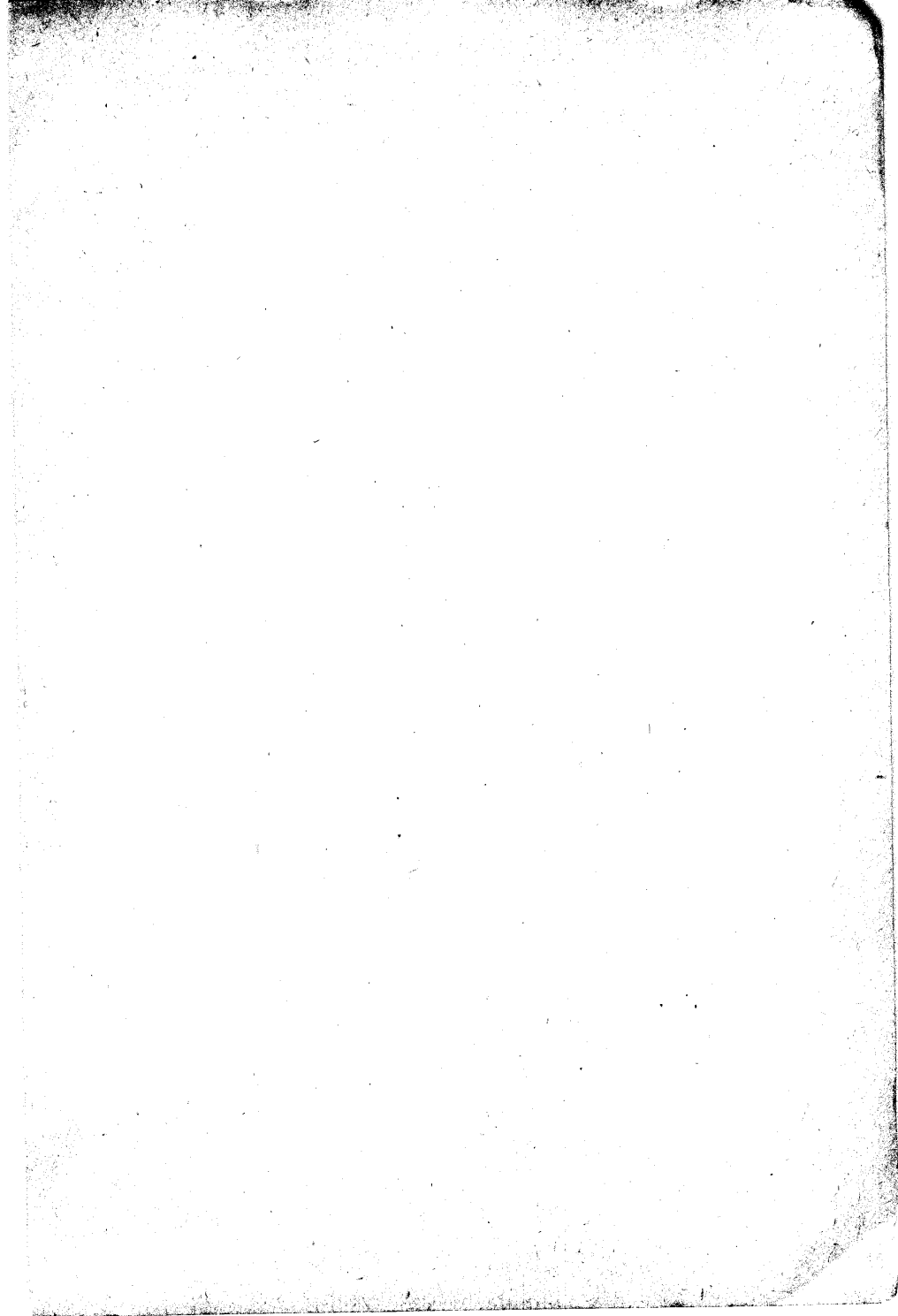
القاهرة مايو ١٩٦٢

الوكيل المساعد
لشئون التخطيط
(حسن مصطفى)

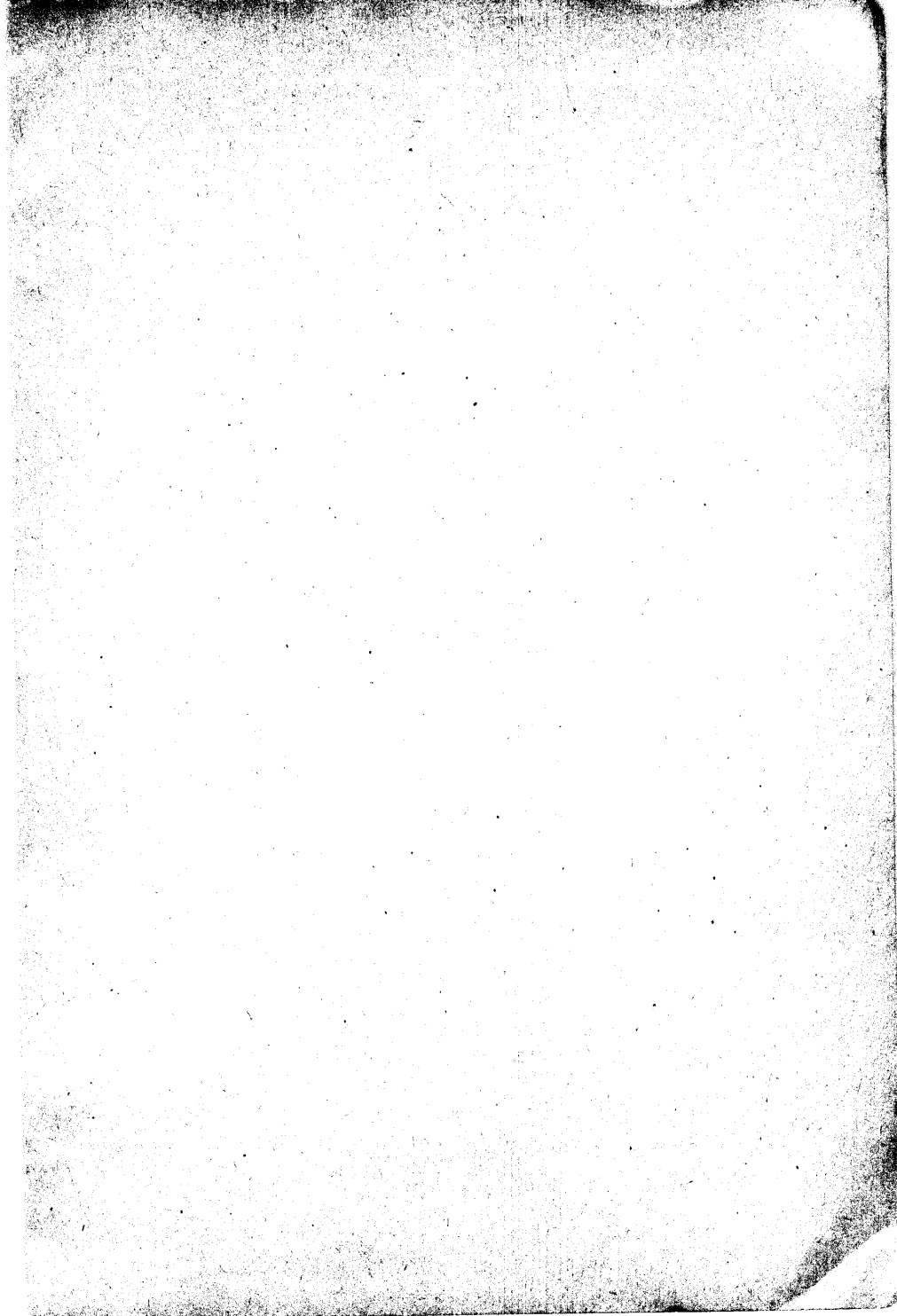


المحتمل

صفحة	
٣	تقديم
٩	تطور فكرة التخطيط التربوي في مصر
١١	التخطيط التربوي في وضعه الراهن (١٩٦٢) بالجمهورية العربية المتحدة
١١	الأهداف العامة والخاصة للتخطيط التربوي
١٣	وصف عام لخطة التعليم
١٤	الاعتبارات العامة التي تراعى عند وضع الخطة
١٤	طريقة اعداد الخطة التعليمية
١٥	مناقشة الخطة
١٦	الصعوبات التي تواجه وضع الخطة وتنفيذها
١٦	الاجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة للتغلب على
١٧	وضع الخطة وتنفيذها
١٩	الهيئات المسئولة عن وضع الخطة التعليمية
٢١	المشرفون على وضع الخطة
٢٢	المعاهد التي تهتم باعداد المخططين
٢٤	متابعة الخطة وتقويمها
٢٥	مشروعات المستقبل لتطوير عملية التخطيط التربوي بالجمهورية
٢٧	بعض الاتجاهات في مشروع السنوات الخمس الاخير للتربية والتعليم (١٩٦١/٦٠)
٢٧	— التعليم الابتدائي
٢٨	التعليم العام
٢٩	التعليم الفني
٣١	اعداد المعلمين
٣٢	احتياجات الخدمة التعليمية من القوة البشرية
٣٣	الخدمات التعليمية
٣٤	توزيع الخدمات التعليمية على المحافظات
٣٥	رسم بيانى باجمالى الخطة



اعداد	اشراف
زينب محمود محرز	الدكتور ابراهيم حافظ
مديرة قسم الاعلام والبحوث المقارنة	مدير
مركز الوثائق والبحوث التربوية	بمركز الوثائق والبحوث التربوية
مراجعة	
حسن مصطفى	
الوكيل المساعد لشئون التخطيط	
لوزارة التربية والتعليم	



تطور فكرة التخطيط التربوى فى مصر

ان فكرة التخطيط التربوى المبني على أسس متكاملة متناسقة من احتياجات التلميذ واحتياجات الوطن أسلوب من التفكير حديث نشأة فى مصر ولو أن له جذور قديمة ترجع الى بداية نشأة التعليم فيها ولكن هذه الجذور لم تكن راسخة أو واضحة المعالم أو شاملة لجميع النقاط التى يجب أن يبنى عليها أى تخطيط صحيح •

فنشأة التعليم المدنى النظامى فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر يعتبر فى حد ذاته نتيجة لعملية تخطيطية أولية هى الرغبة والاتجاه نحو انشاء جيش قوى مزود بجميع احتياجاته حتى يتمكن من الصمود فى وجه الطامعين •

وتحقيقا لهذا الهدف رسمت خطة التعليم بحيث تنشأ المدارس التى تستطيع امداده بالأطباء والمهندسين وغيرهم وجاء انشاء مثل هذا النوع من التعليم أسبق من انشاء المدارس التى تمهد لهذا الاعداد وهكذا نشأ التعليم العالى قبل أن ينشأ التعليم الابتدائى والثانوى مما يدل على أن هذا التخطيط لم يكن متكاملا •

وهناك مثل آخر يدلنا على وجود بعض من الوعى غير الواضح لعملية التخطيط فى بداية نشأة التعليم بمصر • ذلك ما أشارت اليه الوثائق بخصوص العمل على تحديد عدد الخريجين من المدارس المختلفة بعدد الوظائف الشاغرة فى أجهزة الدولة وذلك فى العهد الذى كان التعليم فيه يهدف الى اعداد الموظفين الصالحين فحسب •

ولقد أخذت مبادئ هذا الوعى التخطيطى فى النمو والتطور وبدأت فكرة التخطيط الصحيح تأخذ مكانها فى أذهان القائمين على شؤون التعليم شيئا فشيئا وليس أدل على ذلك من الاتجاه نحو توفير أنواع

جديدة من التعليم أسفرت عنها حاجة الوطن إليها بعد قيام الحرب العالمية الثانية مثل مدارس الخدمة الاجتماعية والمعاهد الفنية على اختلاف أنواعها

وهكذا يجد الباحث في تاريخ التعليم بمصر أن فكرة التخطيط التربوي كانت موجودة بين ثنايا التنظيمات التعليمية التي كانت تتم من آن لآخر •
الا أنها لم تكن واضحة ومفهومة لدى القائمين بها وبالتالي لم يكونوا مدركين أو واعين لما يجب أن تقوم عليه هذه العملية كيما تصبح مجدية ومثمرة •

ولقد ظهر هذا الاتجاه حديثا في مصر بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وبعد أن تبلورت فكرة التخطيط لدى القائمين على مصالح الوطن وبذلك خرج أول مشروع تخطيطي يضم جميع نواحي مظاهر الحياة عام ١٩٥٥/١٩٥٦ ومنذ ذلك الوقت اتجهت الدولة الى انشاء الأجهزة الادارية المسؤولة عن هذا العمل سواء في شكل وزارات مثل وزارة التخطيط أو في شكل هيئات مثل هيئة مشروع السنوات الخمس للتصنيع أو في شكل ادارات مثل ادارات التخطيط بالوزارات المتعددة • تلك الهيئات التي تطور انشاؤها من اللجان المؤقتة أو الدائمة ذات الصبغة الاستشارية التي كانت تعقد فيما قبل لمدارسة بعض الموضوعات وعرض نتائجها على المجالس العليا مثل المجلس الأعلى للتعليم الذي ظل ملحقا بنظارة المعارف من أواخر القرن التاسع عشر الى قرابة منتصف القرن العشرين •

هذا ومما يجدر ذكره أن بعض هذه اللجان التي كانت تشكل بقصد دراسة أحد الموضوعات كانت تنهج في دراساتها منهج البحث المقارن في بعض الأحيان كما أن بعضها الآخر كان يراعى في أعماله احتياجات التلميذ أحيانا واحتياجات الوطن أحيانا أخرى •

غير أن واحدة منها لم يكن عملها متكاملا يتناول بالدرس والعرض جميع الاحتياجات الحالية أو المستقبلية ويضعها في الحسبان عند وضع أي مشروع بحيث يخرج هذا المشروع مسارا للأهداف العامة للوطن وعاملا على تحقيقها عند اخراجها الى حيز التنفيذ •

التخطيط التربوى فى وضعه الراهن (١٩٦٢)

بالجمهورية العربية المتحدة

الأهداف العامة والخاصة للتخطيط التربوى فى الجمهورية العربية المتحدة

لقد كان للشورة المصرية التى قامت عام ١٩٥٢ أهداف تسعى الى تحقيقها من أجل رقى الوطن وسلامته ومن بين هذه الأهداف :

١ - النهوض بمستوى الحياة والعمل على مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشر سنوات •

٢ - توفير الطمأنينة والعدل والمساواة بين الأفراد •

٣ - إتاحة الفرص المتكافئة للعمل امام الجميع •

ولقد كان على جميع أجهزة الخدمات أن تعمل على تحقيق هذه الأهداف فى اطار اختصاصاتها وامكانياتها الخاصة بل وامكانيات الدولة عموما ان
لزم الأمر •

ولقد استطاعت وزارة التربية والتعليم والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بهذه العملية مثل وزارة التعليم العالى ، ترجمة هذه الأهداف أو تحويلها الى برامج تعليمية عامة تدخل فى اختصاصها ولذلك صار من مهمتها :

١ - توفير التعليم الأساسى لجميع أبناء المواطنين فى مرحلته الأولى بين جميع أطفال سن ٧/٦ بحيث تستوعب المدارس الابتدائية جميع أطفال سن الالزام فى بحر عشر سنوات وتحقيق هذا الهدف رسمت الخطة اللازمة لانشاء الأبنية التعليمية الكافية كما عمل على تخريج العدد الكافى من مدرسى التعليم الابتدائى المؤهلين تربويا •

٢ - تنوع التعليم التالى للمرحلة الابتدائية عن طريق انشاء أنواع ودراسات مختلفة من التعليم تسمى والقدرات والاتجاهات والميول المختلفة للتلاميذ للتلاميذ وفى نفس الوقت توفر للدولة الميادين العملية المحتاجة إليها ، ولهذا عنت وزارات التعليم بالمعاهد الفنية المختلفة صناعية وزراعية وتجارية ونسوية كما عنت بالتعليم العملى عن فرق مراكز التدريب المختلفة المتعددة المستويات بجانب مدارس التعليم الفنى الاعدادية والثانوية •

ومع العناية بهذا النوع من التعليم لم تنس تدعيم التعليم الأكاديمى والعمل على رفع مستواه •

٣ - التوسع فى التعليم الفنى بمستوياته المختلفة حتى يستطيع أن يسد احتياجات الوطن من الأيدى العاملة المختلفة من مستوى العامل الصغير الى مستوى المهندس والخير فى الشئون الفنية المتنوعة وحتى يتيسر استغلال جميع موارد البلاد الاقتصادية •

٤ - تحسين محتويات المناهج وجعلها متمشية والاتجاهات الجديدة للدولة من حيث خلق المواطن المستير الواعى بشئون بيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

٥ - توفير القوى البشرية المدربة للقيام بمهمة التربية والتعليم فى مختلف المستويات ولمختلف أنواع التعليم من مدرسين ومشرفين وموجهين فنيين وإداريين وغير ذلك •

هذه هى الخطوط العريضة لسياسة التخطيط التعليمى بمصر ، وقد ضمنت هذه جميعا فى الخطط الخمسية التى ظهرت عام ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ - ١٩٦٥ • وهناك خطوط أخرى تفصيلية خاصة بتخطيط كل مرحلة من مراحل الدراسة وما يلزمها من أبنية مدرسية ومعدات ومدرسين وغير ذلك •

وصف عام لخطة التعليم

مما سبق يتضح أن تخطيط التعليم يسير وفق خطة مرسومة تباير الأهداف العامة للدولة وتعمل على تحقيقها وهي جزء من التخطيط الشامل للدولة .

وهذه الخطة مدتها عشر سنوات وتوزع على خمس الا أنها تراجع سنويا للتعرف على ما أمكن تنفيذه منها أولا بأول مع تعديل الخطة ان لزم الأمر وفق الاحتياجات الجديدة وهي شاملة متكاملة تتناول جميع النواحي التعليمية ولذلك فانها مبنية على تخطيطات فرعية .

وتتناول جميع الامكانيات المادية والبشرية اللازمة للتعليم في جميع مراحل وأنواعه من ناحية : التمويل - المباني المدرسية ومعداتها - اعداد المدرسين وتدريبهم - المناهج - الكتب المدرسية - الوسائل التعليمية - الشؤون الادارية - الامتحانات والتقييم ، وذلك في كل من أنواع التعليم

ابتدائي - اعدادى وثانوى - اعداد المعلمين والمعلمات - التعليم العالى .

كما أنها تشمل التعليم العام والتعليم الفنى (زراعى وصناعى وتجارى ونسوى وعملى) وهذه الخطة العامة للتعليم تتناول البلد ككل ولكن يراعى فيها احتياجات القطاعات المختلفة والبيئات المتعددة مع استغلال امكانياتها المادية والبشرية .

وبالرغم من أن هذه الخطة ملزمة أصا الا أنها قابلة للتعديل وفق الاحتياجات العامة ووفق الظروف التى تطرأ سواء على الدولة أو إحدى مناطقها ومجالات العمل فيها .

الاعتبارات العامة التي تراعى عند وضع الخطة :

هناك اعتبارات عدة تراعى عند وضع أية خطة تعليمية أو أى مشروع بالجمهورية العربية المتحدة وهذه الاعتبارات هي :

١ - تحقيق أهداف المجتمع واحتياجاته مع مراعاة احتياجات كل قطاع منه .

٢ - الأموال المخصصة للمشروعات في حدود امكانيات البلاد ومواردها .

٣ - الاعتبارات الاجتماعية (التقاليد والعادات) .

٤ - الاعتبارات الاقتصادية (موارد الدولة وامكانياتها المالية - مصروفاتها - توزيع الدخل القومي - التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية بها) لهذا ترتب مشروعات الخطة بترتيب الأولويات ويراعى المرونة التي تسمح بمقابلة الطوارئ في الاحتياجات المختلفة للقطاعات .

٥ - اعتبارات سكانية (توزيع السكان في المناطق الجغرافية المختلفة للدولة وتفاوت كثافتهم في كل منطقة - نسب التوزيع العمرى لهم - الزيادة المستمرة في عدد السكان وسعتها) .

٦ - هذا الى جانب العناية بالاعتبارات التاريخية والجغرافية للدولة وكذلك الاتجاهات العالمية .

كما وهناك اعتبارات أخرى خاصة تراعى عند وضع الخطة الخاصة بكل مرحلة أو نوع من التعليم .

طريقة اعداد الخطة التعليمية :

يسبق وضع مشروعات الخطة باستمرار دراسات وبحوث وجمع للبيانات والاحصاءات اللازمة لها ، والخطوات التي تتبع عند وضع هذه الخطة ويمكن اجمالها فيما يأتى :

- ١ - تحديد الهدف الأساسي للخطة • وهذا الهدف يكون عادة محققا للسياسة والأهداف العامة للدولة •
- ٢ - تحديد المدة الزمنية للخطة وهي عادة المدة المحددة للخطة العامة للدولة •
- ٣ - جمع الاحصاءات والمعلومات اللازمة سواء منها ما يتناول الوضع الراهن أو التطور التاريخي أو ما يستجد في المستقبل •
- ٤ - دراسة هذه المعلومات وربطها ببعض وبالميادين الأخرى ذات الصلة •
- ٥ - أن يؤخذ في الحسبان ظهور بعض الأحداث غير المتوقعة حالياً مما قد تؤثر في الخطة العامة اذا لم تتنبأ بوجودها مقدماً ولذلك نجد القائمين على وضع الخطة يفترضون حدوث بعض من هذه الأحداث •
- ٦ - اقتراح المشروعات التي أسفرت عنها الدراسات التي يمكن استخدامها لتحقيق الخطة ، والموازنة بينها •
- ٧ - غرض هذه المشروعات على المختصين بشئون التخطيط بالوزارة لمناقشتها واختيار الصالح منها واعداد المشروعات النهائية التي ستعرض في الخطة ثم ارسال المشروع النهائي الى الأقسام الفنية لتحديد الامكانيات اللازمة للتنفيذ كل في ميدانه مع مراعاة التنسيق بين أعمال الأقسام المختلفة والتوفيق بين وجهات النظر المتعددة •
- ٨ - ثم بعد الانتهاء من هذا الاجراء ترفع المشروعات الى كبار المسؤولين لمدايرته واقرارها •

مناقشة الخطة :

لا يمر أى مشروع من المشروعات التربوية الا بعد أن يناقشه

المستولون والمعنيون مناقشة دقيقة من زواياه المختلفة .

وتتم هذه المناقشات عادة على مستويات عدة تبدأ بالمناقشة بين الأعضاء القائمين على وضع الدراسات الميدانية له وينتهي بالمناقشة في هيئة التخطيط العليا بالوزارة .

وهذه الهيئة يتمثل فيها وجهات النظر المتعددة اذ انها تضم كبار موظفي وزارة التربية ورجال الجامعات والمعنيين بشئون التعليم والتربية وكذلك بعض رجال الأعمال وغيرهم .

الصعوبات التي تواجه وضع الخطة وتنفيذها :

يحتاج وضع أى خطة أو أى مشروع تعليمى الى توافر امكانيات مادية وبشرية معينة مثل مراجع للبحث ، احصاءات ، باحثين ، مخططين ، ميزانيات وغير ذلك .

ويعتبر عدم توفر مثل هذه الامكانيات أو غيرها ، فى الوقت المناسب عائقا من العوائق التي تعترض وضع الخطة أو تنفيذها .

وعلى العموم يمكننا أن نلخص الصعوبات التي تعترض وضع الخطة وتنفيذها فى الجمهورية العربية المتحدة فيما يأتى :

- ١ - قلة الخبراء فى ميدان التخطيط .
- ٢ - صعوبة الحصول على البيانات العلمية والاحصائية الدقيقة اللازمة لوضع الخطة فى الوقت المناسب .
- ٣ - تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها .
- ٤ - احتياج التخطيط التربوى الى وقت طويل كيما تظهر نتائج تنفيذه .
- ٥ - عدم توفر القوى البشرية اللازمة من الخبراء والعاملين فى تنفيذ بعض المشروعات وعدم امكان تنفيذ المشروع بشكله الموضوع فى

الخطـة في بيئة معينة نتيجة لظروفها الخاصة . أو مثل احتياج المشروع الى ميزانية أكبر من الميزانية المقدرة له في الخطـة أو خطأ في التقدير الزمني أو الكمي من القوى البشرية اللازمة لتنفيذه أو غير ذلك .

ويرجع المسؤولون وجود مثل هذه الصعوبات الى الطريقة المتبعة في وضع الخطـة . ذلك أنه قد جرت العادة منذ انشاء هيئات التخطيط بالجمهورية العربية المتحدة أن تقوم الادارات بالوزارات المسؤولة بوضع الخطط اللازمة لها وارسالها الى هيئة عليا تنسق بينها بمعنى أن هذا كله يتم في مستوى أعلى من مستوى الحكومات المحلية . وبالرغم من أن هذه الحكومات تشترك في وضع هذه الخطـة عن طريق ابداء الرأي وكتابة التقارير والمذكرات والبيانات اللازمة الا أنه كثيرا ما تتعرض هذه الحكومات المحلية لبعض المشكلات عند قيامها بالتنفيذ .

أما عن المشكلة الرئيسية التي كثيرا ما تصادف مشروعات الخطـة العامة فهي مشكلة توفير المال اللازم لتنفيذ الخطـة كاملة في الوقت المحدد لها .

الاجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة للتغلب على صعوبات وضع الخطـة وتنفيذها :

لم تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام تلك العقبات بل حاولت منذ البداية التغلب عليها بشتى الوسائل التي منها :

- الحاق الكثيرين من أبناءها بالتخصص في ميادين التخطيط المختلفة بالمعاهد الخاصة بهذا الشأن في داخل الجمهورية أو خارجها .
- تشجيع الحاق الكثير من أبناءها بالمعاهد العلمية والفنية الخاصة بتخريج المتخصصين في الميادين المختلفة اللازمة لتنفيذ الخطـة .
- العمل على انشاء معاهد جديدة للتخطيط مثل المعهد القومي للتخطيط .

— التوسع في انشاء المدارس والمعاهد الفنية والعلمية اللازمة
اللازمة لتخريج المتخصصين في ميادين العلوم والفنون المختلفة
والتوسع في تميمها بالمناطق والمحافظات بقصد توفير الأيدي العاملة
والمختصة في مختلف الميادين •

— استغلال الموارد الثروة الطبيعية في البلاد والنهوض بالنواحي
الاقتصادية المختلفة فيها بقصد مضاعفة الدخل القومي وتوفير المال
اللازم للمشروعات •

— دراسة النظم الكفيلة بحسن تنسيق العمل في وضع الخطة واشراك
الحكومات المحلية عمليا في وضعها •

— الاعداد لوضع الخطة الجديدة قبل الانتهاء من الخطة المنفذة بوقت
كاف ، وذلك حتى يتيسر جمع المراجع والبيانات والاحصاءات
اللازمة لها في الوقت المناسب •

ومثال ذلك أنه بالرغم من ان الخطة الحالية تنتهى عام ١٩٦٥ الا أننا
قد بدأنا فعلا في الاعداد للخطة الخمسية التالية :

— العناية بوضع التنبؤات المتوقعة حدوثها في الميادين المختلفة بالنسبة
للخطة الجديدة وذلك بعدا اجراء الدراسات وجمع البيانات
والاحصاءات الدقيقة اللازمة لغرض هذه التنبؤات •

— ايجاد أجهزة المتابعة والتقويم اللازمة للتحقق من سير الخطة ومدى
امكانية تنفيذها مع العناية بابداء رأى في نواحي التعديل اللازم
فيها وذلك حتى تكون مسايرة للواقع وحتى يمكن تنفيذها •

— وانشاء مكاتب للتخطيط والمتابعة في الحكومات المحلية ، واشراكها
في وضع الخطة •

ولذلك تقوم هذه الأجهزة بمتابعة الخطة أولا بأول كما أن أجهزة
التقويم تعنى ببحث نتائج الخطة باستمرار ، وتصوير الاحتياجات الميدانية
في كل بيئة •

الهيئات المسؤولة عن وضع الخطة التعليمية :

يوجد بالجمهورية العربية المتحدة هيئات خاصة مسؤولة مباشرة عن وضع الخطة التعليمية • وتستعين هذه الهيئات عادة بأجهزة داخلها أو ملحقه بهيئات أخرى •

أما عن الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع الخطط التعليمية فهي حاليا ووفق آخر تنظيمات للدولة (تنظيمات يولية ١٩٦١) فهي :

١ - وزارة التعليم العالى •

٢ - المجلس الأعلى للجامعات •

وهما مسئولان عن تخطيط التعليم العالى والجامعى فى الجمهورية •

٣ - وزارة التربية والتعليم •

وهى مسؤولة عن تخطيط التعليم العام بمراحله وأنواعه المختلفة (ابتدائى • اعدادى • ثانوى عام وفنى • عملى ومهنى • اعداد معلمى المرحلة الأولى) •

ويتم التخطيط فى هذه الوزارات عن طريق ادارات تختص كل منها بنوع معين من أنواع التعليم وبمستوى خاص به • وتنقسم كل ادارة الى عدة أقسام يعهد الى كل قسم منها بوضع الخطط اللازمة لركن معين من أركان التعليم •

أما عن هذه الادارات والأجهزة فهي :

١ - فى وزارة التربية والتعليم (توجد الادارات الآتية) :

تخطيط التعليم الابتدائى واعداد معلمى المرحلة الأولى •

تخطيط التعليم الاعدادى والثانوى العام والنسوى •

تخطيط التعليم الصناعى •

- تخطيط التعليم الزراعى
- تخطيط التعليم التجارى

. ويتكون كل جهاز تخطيط من الأقسام الآتية :

- قسم تطوير الخطط والمناهج والكتب المدرسية •
- قسم التجهيزات والوسائل التعليمية •
- قسم الادارة والتنظيم المدرسى وشئون الطلبة •
- قسم الاعداد والتدريب •
- قسم الامتحانات والتقويم •
- قسم خطة التنمية (التمويل) •

ويساعد هؤلاء جميعا مجموعة من الخبراء المتخصصين فى الميادين ذات الصلة الوثيقة ببعض شئون التعليم مثل الدراسات العملية - الامتحانات - الصحة المدرسية - التغذية - الأبنية المدرسية وغير ذلك •

ويستعين موظفو الادارات والخبراء فى أعمالهم وبحوثهم بمركز الوثائق التربوية الملحق بهيئة وكالة الوزارة للتخطيط وادارة للاحصاء كما تستعين هذه الأجهزة أيضا بلجان أصلية وأخرى فرعية تشكل لدراسة بعض الموضوعات •

أما عن نتائج أعمال وبحوث هذه الأقسام والادارات فتقدم جميعها (عن طريق السكرتارية الفنية للتخطيط) الى هيئة عليا تعرف باسم هيئة التخطيط والمتابعة بالوزارة وتتكون من كبار رجال الوزارة ومن ممثلين عن رجال التربية والجامعات وأصحاب المصالح والمؤسسات التى يهمها التعرف على سير الحركة التعليمية بالجمهورية •

ب - وزارة التعليم العالي :

وبها أيضا جهاز (وكالة وزارة) خاصة بشئون التخطيط يتبعه عدة إدارات منها ما تعنى بالتعليم الفنى بأنواعه المختلفة ومنها ما يعنى بالتعليم المهنى العالى فى مراكز التدريب ومنها ما يعنى بأعداد مدرسى المرحلة الإعدادية والثانوية من التعليم العام .

كذلك تختص هذه الوزارة بشئون البعثات والعلاقات الخارجية كما أنها ذات صلة بأعمال الجامعات ولو أن هذه الأخيرة تتمتع بصيغة استقلالية كبيرة فى أعمالها تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات الذى يتكون برئاسة وزير التعليم العالى .

هذا ولوزارة التعليم العالى هيئة عليا للتخطيط تعرض عليها نتائج أعمال أقسام التخطيط المختلفة وإداراته . كذلك تكون هذه الوزارة أيضا لجانا أصلية وفرعية تستعين بها فى دراسة بعض موضوعاتها .

ولما كانت الخطة التعليمية جزءا من الخطة الشاملة للدولة فإنها تدخل فى نطاقها بعد تنسيقها مع الميادين المختلفة التى تتناولها الخطة العامة . ويعتبر هذا العمل من اختصاص وزارة التخطيط ويتم اجراءه عن طريق لجان مشتركة من المسؤولين فى شئون التخطيط فى الوزارات المختلفة تشكلها وزارة التخطيط ذاتها .

هذا ولا يفوتنا أن نذكر أن عملية التخطيط على اختلاف أنواعها ومنها التخطيط التعليمى . تتعاون فيها السلطات المحلية مع السلطات المركزية فى الوزارات وذلك عن طريق التقارير والاحصاءات والبيانات والمقترحات التى ترسلها أقسام التخطيط المحلى بالمحافظات وتشارك فيها أيضا لجان التعليم بالاتحاد القومى .

الشرفون على وضع الخطة :

يقوم بالتخطيط التربوى حاليا موظفون هم أصلا من رجال التربية

والتعليم العاملين في سلك التدريس ولذلك فهم جميعا مؤهلون تربويا وعلميا .

ونظرا لأهمية عملهم ومسئولياتهم فقد راعت الهيئات المسؤولة عن التخطيط أن يكون القائمون بهذا العمل منسبين ببعض السمات الخلقية والعلمية التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأكمل . ومن هذه السمات الصبر وسعة الأفق والقدرة على البحث والدراسة واستخلاص النتائج .

كذلك تحرص الوزارات المعنية بشئون التخطيط التعليمي على أن يكون موظفوها المشتغلون في هذا الميدان على اتصال دائم بما يستجد في شئون التخطيط بصفة خاصة ولذلك فهي تعمل على تزويدهم بالتدريبات المختلفة في هذا الميدان وذلك عن طريق :

١ - إيفادهم في بعثات داخلية وخارجية للدراسة في المعاهد التي تعنى بشئون التخطيط .

٢ - حضور المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية التي تعقد لهذا الغرض .

٣ - إشراكهم في الحلقات التدريبية التي تعقد محليا أو اقليميا .

المعاهد التي تهتم بأعداد المخططين :

لقد عنيت الدولة حديثا بإنشاء المعاهد المحلية التي تعنى بشئون التخطيط وتعمل على تدريب المشتغلين به ومن هذه المعاهد :

١ - المعهد القومي للتخطيط

انشئ هذا المعهد بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في يولية ١٩٦٠ ومن مهامه :

- القيام بالبحوث في ميادين التخطيط والاقتصاد والاحصاء والفنون والعلوم الاجتماعية •
- تشجيع الباحثين الراغبين في العمل بهذه الميادين عن طريق اعطائهم المنح التي تساعد على القيام بأبحاثهم •
- تنظيم الحلقات التدريبية للمشتغلين في ميادين التخطيط المختلفة •
- عقد حلقات البحث والمؤتمرات اللازمة للنهوض بهذا الميدان •

٢ - معاهد الإدارة :

وهي متعددة ومتنوعة بالجمهورية العربية المتحدة وتختص بعضها بأعداد القادة في ميادين التصنيع أو إدارة المؤسسات والشركات المختلفة مثل المعهد العالي للإدارة وهو معهد منشأ حديثاً ولا يزال في دور التكوين • ومثل مركز التدريب الإداري الملحق بالمؤسسة العامة للمصانع الحربية ، وبعضها الآخر يعنى بشئون الإدارة العامة ويعمل على رفع مستوى الاداء في ميادين الإدارة المختلفة ومن ضمنها ميدان التخطيط القومى والاقتصادى •

ومدة التدريب في هذه المعاهد على اختلاف أنواعها تتراوح ما بين عام وبضعة شهور وتختلف شروط الالتحاق بها باختلاف أهدافها •

٣ - كذلك من المعاهد الحديثة التي تعنى عناية كاملة بشئون التخطيط وتعمل على أعداد المشتغلين به وتزويدهم ببعض المبادئ الأساسية اللازمة له على اختلاف أنواعها ، المعهد الذى تقرر إعادة فتحه بعد إعادة تنظيمه وهو (معهد الاحصاء) • ذلك المعهد الذى كان ملحقا بكلية التجارة بجامعة القاهرة حسب تنظيمات الجامعات المصرية عام ١٩٥٦ •

كذلك تستفيد الجمهورية من مجهودات الهيئات الدولية في هذا الميدان فترسل موظفيها للدراسة بمعاهدها كما هو الحال في معهد القادة بלבنا ، كما أنها لا تألو جهدا في استدعاء الخبراء من الدول المختلفة لالقاء المحاضرات وتدريب الموظفين في ميادين التخطيط •

متابعة الخطة وتقويمها

وبجانب أجهزة التخطيط توجد أجهزة أخرى خاصة بمتابعة الخطة والتأكد من سلامة تطبيقها .

وهذه الأجهزة - شأنها شأن أجهزة التخطيط - تكون أجزاء أساسية من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي ويعمل كل جهاز منها على متابعة التخطيط المتعلق بوزارته فجهاز متابعة تخطيط التعليم العام والفنى والعمل (الابتدائى والاعدادى والثانوى العام والاعدادى والثانوى الفنى والمهنى ثم دور المعلمين) بينما يعمل جهاز متابعة التعليم العالى على متابعة تخطيط التعليم العالى على اختلاف أنواعه : اعداد معلمى المرحلة الثانية والاعدادية - (تعليم فنى : صناعى - تجارى - زراعى - التعليم الثقافى - ومبنى .

أما التعليم الجامعى فتتابعه المجالس العليا للجامعات تحت اشراف وزير التعليم العالى بينما تعمل أجهزة المتابعة بوزارة الثقافة والارشاد القومى على متابعة معاهد التعليم العالى الملحقه بها وهى المعهد العالى للموسيقى والمعهد العالى للفنون المسرحية والمعهد العالى للسينما ومدرسة الباليه .

أما عن أجهزة متابعة التعليم العام - وهو ما سنتناوله بالحديث هنا بالتفصيل - فهى مقسمة الى قسمين رئيسيتين :

ادارات متابعة المدارس .

ادارات متابعة المناهج (تفتيش المواد الدراسية) .

وتتولى كل ادارة منهما متابعة اختصاصها فى المستوى الابتدائى والاعدادى والثانوى العام منها والفنى والعلمى . ولذلك فكل منها مقسم الى وحدات تتولى كل وحدة منها مرحلة أو نوع من أنواع ومراحل التعليم المختلفة السابق ذكرها .

وتختص كل وحدة من وحدات الإدارة الأولى بمراقبة الأنشطة المدرسية والأثاث والمعدات التعليمية والجو المدرسي ذاته وأنظمتها المختلفة .

أما متابعة المناهج فتتكون من مجموعة من مفتشى المواد الدراسية المختلفة لكل مرحلة ونوع ومن مراحل وأنواع التعليم المختلفة . وتختص كل مجموعة من هذه التفاتيش بمراقبة تنفيذ الخطة الموضوعية للمناهج المختلفة وما يتبعها من كتب مدرسية وطرق للتدريس ومستوى المعلمين وغير ذلك كما أن من مهمتها ابداء الرأي فيما يعترض الخطة من مشكلات عند التنفيذ وفيما يسفر عنه نتائجها واعطاء الحلول والتوصيات اللازمة ان لزم الأمر وغير ذلك لمعاونة التخطيط على اجراء التحسينات اللازمة في الخطة .

وتستعين كل من ادارات التخطيط والمتابعة بأقسام التقييم الملحقه بأجهزة المتابعة وكذلك بخبراء التقييم في التعرف على مدى صلاحية الخطة مطابقتها للاهداف العامة والخاصة للدولة والتعليم معا .

ويتم هذا التقييم عادة عن طريق الملاحظة والمراقبة لخطوات تنفيذ الخطة عمليا في المدارس ونظريا عن طريق الاطلاع ومدارسة التقارير التي تقدمها المدارس ذاتها والمديريات التعليمية والمهتمون بشئون التعليم كما تتم عن طريق الاستفتاءات ودراسة نتائجها وتحليلها وغير ذلك .

وهكذا نجد أن أجهزة التخطيط والمتابعة والتقييم تعمل جميعا متعاونة في سبيل النهوض بوضع الخطة وتحقيق أهدافنا القومية .

مشروعات المستقبل لتطوير عملية التخطيط التربوي

بالجمهورية العربية المتحدة

كان من نتائج الخبرات العملية التي مرت بها الجمهورية العربية في ميدان التخطيط بصفة عامة والتخطيط التربوي بصفة خاصة أن اتجهت

الى الافادة من هذه الخبرات في تدعيم الخطط المستقبلية والنهوض بها
مستعينة في ذلك بخبرات المخططين في مختلف الميادين وخاصة ميدان
التعليم .

ولقد خطت وزارات التعليم عدة خطوات في سبيل هذا النهوض
نذكر منها :

١ - مواصلة تدريب الموظفين المشتغلين في شئون التخطيط بحيث يصبح
جميعهم مسئولين في هذا العمل مع متابعة تجديد معلوماتهم فيه
وتدريب الحديثين من المشتغلين فيه .

٢ - العمل على توفير جميع الامكانيات اللازمة لعملية التخطيط للافادة
منها في الوقت المناسب مثل الاحصاءات الدقيقة - المراجع
والدراسات العلمية الصحيحة - المخططين وغير ذلك وتحقيقا لهذا
تعمل الدولة على دراسة مطالب الخطة الجديدة قبل انتهاء الخطة
الحالية بوقت كاف .

٣ - تنظيم اشراك الحكومات المحلية في المحافظات في وضع الخطط
التعليمية حتى يمكن تجنب الأخطاء التي تنجم عند عملية التنفيذ
وحتى يكون القائمين على التنفيذ مدركين وواعين لما يقومون بعمله .

٤ - زيادة الاهتمام بدراسة الاحتياجات الجديدة والمشكلات المتوقعة
والتنبؤ بكنهها قبل حدوثها بوقت طويل وذلك الاستعداد لمواجهةها
في الخطط الجديدة حتى نضمن أن تخرج هذه الخطة مطابقة لأقرب
حد ممكن لاحتياجاتنا ومطالبنا .

٥ - توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك عن طريق النهوض بالخطة
الانمائية والاقتصادية للجمهورية .

٦ - مواجهة التخطيط التربوي من آن لآخر في الوقت المناسب وعمل
التعديلات اللازمة باستمرار حتى تكون الخطة ملائمة للظروف
والأوضاع الجديدة وتعمل على خدمتها .

٧ - تدعيم العلاقات بين أجهزة التخطيط والمتابعة والتقويم سواء في الوزارات التعليمية أو في المحافظات والربط بينها حتى تعمل جميعا كوحدة واحدة في سبيل النهوض بالخطه .

بعض الاتجاهات في مشروع السنوات الخمس الأخير

للتربية والتعليم

١٩٦٥/٦٠

يمكن تلخيص الاتجاهات التي عملت الخطه الحالية - خطه سنة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ - على تحقيقها تمشيا والاتجاهات الجديدة للدولة في :

أولا : التعليم الابتدائي :

عملت هذه الخطه على استيعاب كل الملزمين خلال العشر سنوات التالية للخطه تدريجيا بحيث تزداد نسبة القبول بين الملزمين من ٧٧ر١ ٪ عام ٥٩ / ١٩٦٠ الى ٨٧ر٣ ٪ عام ٦٤ / ١٩٦٥ ثم تصل الى ١٠٠ ٪ في عام ٦٩ / ١٩٧٠ . ولقد أخذ في الاعتبار الزيادة المضطردة في اعداد الملزمين تبعا لزيادة السكان المستمرة .

وقد أعد مشروع الأبنية المدرسية اللازمة - في مشروع السنوات الخمس لاستيعاب هذا العدد من أطفال سن الالزام موزعين بين قطاعي التعليم العام والتعليم الخاص مع تقدير كثافة الفصل في المتوسط بمقدار ٤٨ تلميذا ولذلك فقد تقرر في الخطه أن تقوم وزارة التربية والتعليم ببناء ١٣٠ مدرسة ابتدائية سنويا .

وقد قدرت قيمة التكاليف اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بحوالى ١٩٨٧٦٩٧٧٤ جنيها زيادة عما صرف فعلا على التعليم الابتدائي عام ٥٩ / ١٩٦٠ .

ناليا : التعليم العام

١ - الاعدادى :

لقد روعى فى الخطة أن تستوعب مدارس التعليم الاعدادى العام التلاميذ الذين تدل مواهبهم على قدرة حقيقية واستعداد لتلقى الدرس فيها . أما من كانت مواهبه وميوله وقدراته تقربه من الدراسة الفنية فعليه أن يتجه الى التعليم الاعدادى الفنى بأنواعه المختلفة .

وقد بنيت الخطة على أساس قبول ٢٠ ٪ سنويا من المقيدى فى الصف السادس بالمرحلة الابتدائية وعلى أن تستوعب المدارس الحكومية ٧٥ ٪ منهم والباقيون تستوعبهم المدارس الخاصة على أن يكون متوسط كثافة الفصل ٣٤ تلميذا .

ويبلغ تقدير المشروعات الجديدة الخاصة بمدارس التعليم الاعدادى العام فى الخطة الحالية (٦٠ - ١٩٦٥) ما قيمته ٣٧٥٦٥٧٩ ر.جنيها .

٢ - الثانوى

لما كان التعليم بهذه المرحلة يهدف الى تكوين تلميذ على درجة من الكفاية العلمية يستطيع مواصلة دراسته بنجاح فى الجامعات والمعاهد العالية أو يستقبل الحياة العامة وهو مستعد فى النواحي الجسمية والعقلية والوجدانية عارفا بمشكلات مجتمعة ومعتزا بقوميته . فقد عيّنت مناهجه بالدراسات العملية واحترام العمل اليدوى ولذلك اتجهت الخطة الخاصة به الى زيادة التخصص فى القسم العلمى والحد منه فى القسم الأدبى تدريجيا حتى تصبح النسبة بينهما ٣ : ١ والعمل على تشجيع التخصص فى العلوم الطبيعية عن طريق تقرير الجوائز التشجيعية للمتفوقين من طلاب هذه العلوم .

ولقد رسمت الخطة على أساس قبول ٤٣ ٪ من مجموع الناجحين فى الشهادة الاعدادية فى متوسط السنوات الخمس يضاف اليها ٤ ٪ منهم فى الثانوى النسوى وقد بلغت تكاليف هذه الخطة الجديدة ٢١٧١٨١ ر.جنيها .

ثالثاً : التعليم الفني :

لقد أعطى للتعليم الفني قدرة على اعتبار أنه وسيلة من وسائل النهوض بتصنيع الجمهورية العربية المتحدة وزيادة الدخل القومي وتشغيل القوى العاملة بها ورفع مستوى المعيشة بين أفرادها .

ولقد هدفت خطة التعليم الفني الى بناء القوى البشرية وتدريب الفنيين في مستويات هرمية تبدأ في القاعدة بالعمال المهرة وتنتهي في القمة بالمخططين المتخصصين في أحدث ميادين الانتاج الفني .

ولقد روعي في الخطة سد احتياجات القطاعات المختلفة واكتفائها ذاتياً . كما روعي تخصص المدرسة الصناعية في صناعة واحدة أو صناعيتين مع المهن المتممة لها ولهذا تخصص أثره المباشر في أمور كثيرة منها :

- ١ - التجانس والوفر في هيئات التدريس .
- ٢ - طبع المدرسة الصناعية بطابع بيئي خاص .
- ٣ - سهولة امداد المدرسة بالعدد والآلات والمعدات والخامات في نطاق تخصصها .
- ٤ - تحقيق الهدف من جعل المدرسة وحدة انتاجية بجانب تأدية الخدمة التعليمية .

وراعت الخطة أهمية دور المرأة في التصنيع واسهامها في صناعات هامة تنفرد بالمهارة فيها تمشياً مع طبيعتها المتميزة بالدقة والصبر فتوسعت في التعليم الفني للبنات بمرحلتيه الاعدادية والثانوية .

كذلك راعت الخطة تزويد المدارس الفنية المختلفة بالمعدات والأجهزة الحديثة اللازمة لها .

اسس المشروع في مراحل التعليم الفني :

١ - التعليم الاعدادى الفني :

توزع الخدمات في هذه المرحلة تبعا لسكان المحافظات كالاتى :

أ (المراكز التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ينشأ فيها ثلاث مدارس اعدادية : صناعية وزراعية وتجارية •

ب (المراكز التى لا يقل عدد سكانها عن ١٨٠.٠٠٠ نسمة تنشأ بها مدرستان لنوعين من التعليم الفني ، احدهما صناعية والأخرى زراعية أو تجارية حسب احتياجات البيئة •

ج (المراكز التى لا يقل عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة تنشأ بها مدرسة صناعية •

د (استكمال فتح المدارس الاعدادية الفنية للبنات بعواصم المحافظات •

٢ - التعليم الثانوى الفني :

بنى المشروع على أساس استكمال فتح المدارس الثانوية بعواصم المحافظات حتى تتوفر خدمات التعليم الفني الثلاث بها : صناعى وزراعى وتجارى •

أما عن التعليم العالى الفني فقد عملت الخطة على التوسع فى فتح معاهدة تمشيا مع حاجة البلاد الفعلية كما راعت أن تكون الناحية التطبيقية هى الناحية الغالية الواضحة فى هذه المعاهد •

هذا وقد بلغت تكاليف خطة ٦٠ - ١٩٦٥ للتعليم الفني ما يأتى :

(أ) المدارس التعليم الإعدادي

١ - الصناعي	٦٤٣١٧٢٧ ر	جنيها
٢ - الزراعي	٢٠٩١١٥٥ ر	»
٣ - التجاري	١١٦٢٠٤٠ ر	»

(ب) مدارس التعليم الثانوي

١ - الصناعي	٤٢٢٦٨١٩ ر	»
٢ - الزراعي	١٣٠٥٢٢٢ ر	»
٣ - التجاري	١٨٧٦١٨٣ ر	»

(ج) التعليم العالي

١ - الصناعي	٢٨٦٨٣٧٤ ر	»
٢ - الزراعي	١٠٣١٤٧٣ ر	»
٣ - التجاري	٣١٠٥٧٧ ر	»

هذا وقد أضيف للمشروع مبلغ ٦٤٠٤٣٤ ر جنيها لتجديد معدات
مدارس التعليم الفني الحالية .

رابعاً : اعداد المعلمين

ومدارس هذا النوع من التعليم ومعاهده نوعان :

- ١ - نوع يعد معلم المرحلة الابتدائية .
- ٢ - نوع يعد معلم المرحلتين الاعدادية والثانوية .

أما عن معاهد النوع الأول فقد وضعت خططها بحيث تلبى احتياجات

المرحلة الابتدائية خلال هذه الفترة فزيد عدد فصولها ومبانيها المدرسية كما عمل على العناية بأعداد مدرّس المناطق الريفية وذلك عن طريق التوسع في فتح مدارس المعلمين والمعلمات الريفية على حساب مدارس المعلمين والمعلمات العامة اذ تقرر تحويل ١٨ مدرسة منها الى مدارس للمعلمين والمعلمات الريفية كخطوة في سبيل تزييف جميع المدارس الباقية بقصد النهوض بالتعليم في الريف .

وقد بلغت تكاليف خطة مدارس المعلمين والمعلمات اعامة والريفية عام ٦٠ - ١٩٦٥ ٣٣٢ ٢٨٨٤ جنيها .

أما معاهد وكليات اعداد مدرّسي المرحلة الاعدادية والثانوية فقد وضعت خطتها بحيث تتمشى واحتياجات مشروعات مراحل التعليم العام وحاجات التعليم الفني فزيدت فصول هذه المعاهد في الخطة ما يقرب من ٧٦ فصلا وبلغت التكاليف المخصصة لهذه المعاهد ما يقرب من ٢٤٣ ٢٧٥ ١٠ جنيها .

خامسا : احتياجات الخدمة التعليمية من القوة البشرية :

تناولت الخطة احتياجات التعليم من القوى البشرية لجميع القطاعات بمستوياتها المختلفة وتخصصاتها المتعددة بحيث لا يتخرج معلمون فوق الحاجة أو يقلون عنها .

ومن التجارب الطويلة أمكن وضع معدلات ثابتة لما يحتاجه الفصل والمدرسة في كل مرحلة تعليمية من النظار والمدرسين والكتبه والمستخدمين

وقد تقرر - وفق هذه دلخبرات أن يكون نصيب الفصل الواحد من المدرسين كما يأتي :

- في المرحلة الابتدائية ١٢٣ مدرّس للفصل الواحد .

— في الاعدادى العام والزراعى والتجارى ١٧ مدرساً للفصل
الواحد •

— في الثانوى العام والنسوى والزراعى والتجارى ودور المعلمين
والمعلمات والمعاهد العالية الزراعية والتجارية وغير الفنية ٢٤
مدرساً للفصل الواحد •

— في الاعدادى : صناعى وفنى مشترك وفنى بنات ٣ مدرسون
للفصل الواحد •

— في الثانوى : صناعى وفنى مشترك وفنى بنات ٣ مدرسون للفصل
الواحد •

— معاهد عالية صناعية ٣ مدرسون للفصل الواحد •

كذلك تناولت الخطة تحديد القوى البشرية اللازمة للتعليم من مفتشين
ونظار وموظفين وعمال وغير ذلك •

وقد بلغت قيمة الأجور اللازمة للقوة البشرية هذه ١٦٥٣٢٤٥٣ ر٥٣
جنيهاً في السنوات الخمس للمشروع •

سادساً : الخدمات التعليمية :

كذلك تناولت الخطة الخدمات التعليمية الأخرى اللازمة للتعليم
كالبعثات والمكتبات المدرسية والبحوث العلمية وغير ذلك •

والخلاصة أن مشروع السنوات الخمس للخدمات التعليمية المختلفة
بالجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين ١٩٦٠ — ١٩٦٥ قد تكلف
٦٣٧٤٦٠٤٦ ر٦٣ جنيهاً موزعة كالاتى :

التعليم الابتدائي	١٩٨٧٦٧٧٤	جنيها
التعليم الفني	٢١٩٤٤٠٠٤	»
التعليم الاعدادي العام والثانوي العام	٥٩٢٧٧٦٠	»
البعثات	٥٩١٧٣٤٠	»
اعداد المعلمين والفنيين	٤١٥٩٥٧٥	»
شراء اراضي للمباني المدرسية	٣٣٢٠٠٠٠	»
مباني مجمعة للمناطق ومباني ملحقة بالمدارس	١٦٠٠٠٠٠	»
مشروعات عامة	٦٩٧٥٩٣	»
مباني عامة	٣٠٣٠٠٠	»
اجمالي التكاليف	٦٣٧٤٦٠٤٦	»

ومن الأرقام السابقة يتضح أن التعليم الابتدائي وحده يتكلف ٣١٥٪ من جملة تكلفة المشروع كما أن التعليم الفني بأنواعه ومراحلته يتكلف بدوره ٣٤٥٪ من هذه التكلفة والتعليم العام ٩٣٪ واعداد المعلمين والفنيين ٦٥٪ من جملة التكاليف والبعثات حوالي ٨٧٪.

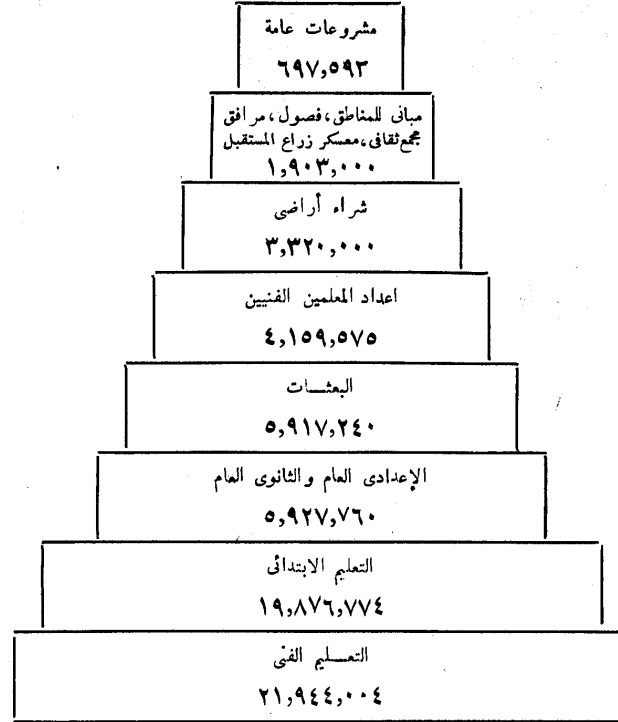
توزيع الخدمات التعليمية على المحافظات :

هذا ويجدر بنا أن نذكر أن هذه الخطة لم تنس أن تتناول توزيع خدماتها على المحافظات بحيث ينال كل قطاع منها نصيبه العادل من كل الخدمات في ضوء احتياجاته الحقيقية وعدد السكان ودرجة اقبالهم على التعليم .

كذلك مما يجدر ذكره أن الاتجاه نحو تطبيق نظام الإدارة المحلية في المحافظات - ذلك النظام الذي بدىء بتطبيقه الفعلي منذ عام ١٩٦٠ - وعمل على تدعيمه سيكون له أثر كبير في توجيه مشروع السنوات الخمس المقبل اذ سيكون لدخل كل محافظة واحتياجاتها الخاصة دور هام في تقدير قيمة ما يصرف عليها .

اجمالى تكاليف مشروع السنوات الخمس
١٩٦٥ - ١٩٦٠

٦٣,٧٤٦,٠٤٦ جنيها



تكاليف مشروع السنوات الخمس
١٩٦٥ - ١٩٦٠

المصروفات الدورية

أجور
١٦,٥٣٢,٤٥٣ جنيه

المصروفات الراسمالية

مبانى
٢٣,١٩٦,٧٠٠ جنيه

مصروفات عامة
١٧,٧٠٢,٥٩٣ جنيه

تجهيزات
٦,٣١٤,٣٠٠ جنيه

اجمالى تكاليف المشروع

٦٣,٧٤٦,٠٤٦ جنيه

مطبعة وزارة التربية والتعليم

٦٨ من ٦٢ - ١٠٠٠